موقف الإخوان المسلمين من ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر

بشار كريم جواد

وزارة التربية المديرية العامة لتربية ديالى

مشكلة البحث:

نشأت جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨، وذلك تحت تأثير ظروف وفعاليات عديدة وسعت بوصفها جماعة اجتماعية في بدايتها الى ممارسة الاصلاح الاخلاقي والديني في مواجهة شيوع موجات التغريب والتبشير والفساد وازدياد النفوذ الاستعماري، ومن ثم انتقلت الى القاهرة، وتجلت أطرها الفكرية وتبلورت الية التغيير الاجتماعي والسياسي هناك .

فرضية البحث:

مارست الجماعة نشاطات واسعة على الصعيدين : الاجتماعي والاقتصادي في المدينة بين ابناء الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا، وفي الريف بين اوساط الفلاحين ، وانشأت شركات اقتصادية وتجارية، كما اهتمت بالطبقة العاملة فتزعمت الدفاع عن حقوق واحتياجات العمال في مقابل استغلال الشركات الاجنبية.

هدف البحث:

يرتكز هدف البحث حول النشاط السياسية لجماعة الاخوان ودورهم في ثورة يوليو ١٩٥٢،في سبيل اصلاح احوال الفلاحين والطلبة والموظفين والدفاع عن حقوقهم وتبني مشكلاتهم والعمل على حلها. فكانت انشطة الجماعة في المجال الفلاحي على سبيل المثال، تشكل جزءاً من خطة الاسهام في الاصلاح الريفي ، فالاخوان كانوا يهدفون الى اعادة خلق القرية المصرية التي كان عمل الجوالة فيها احد سبل تحقيق هذا الهدف، فألقت المحاضرات وعقدت الندوات وانشأت المدارس وقادت حركات الاحتجاج والغليان الفلاحي ضد الاستعمار البريطاني في القرى المختلفة، تمهيداً لثورة يوليو عام١٩٥٢.

حدود البحث وخطته:

حُددت مدة البحث من اعلان ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى توقيع اتفاقية الجلاء والبريطانية ١٩ أكتوبر ١٩٥٤.

منهجية البحث:

ركن هذا البحث إلى مجال الدراسات التأريخية، وفي ذلك إعتمد الباحث المنهج التأريخي الوصفي التحليلي، أخذاً بالحسبانِ الموائمة ما بين التسلسُل التأريخي ووحدة الموضوع، ساعياً التوصل إلى إجاباتٍ موضوعيةٍ تشكل بمُجملها هدف البحث.

ملخص البحث:

لم تكن الثورة المصرية التي قامت في ٢٣ يوليو "تموز" ١٩٥٢، حدثاً مهماً في مصر وللمصريين فحسب؛ بل كانت تياراً كهربائياً عنيفاً جرى في عروق الشعوب العربية، فهزتها وبدلت فيها سيّر حياتها، وطورت نفسياتها ومعنوياتها تطويراً شديداً . وقد أحدثت ردود فعل واسعة النطاق في العالم العربي كله، اذ توالت في الأيام والأسابيع التالية ليوم الثورة تطورات في العالم العربي كان لابد أن تلفت النظر، إذ تجمعت اسباباً عدة ادت الى قيام الثورة ، يأتي في مقدمتها ازمة نظام الحكم على عهد الملك فاروق وفساده ونزعته للحكم المطلق وتجاوزه للدستور وتجاهله حقوق الشعب، الى جانب فشل الاحزاب السياسية المصرية في مهمتها في تهيئة وتوعية وقيادة الرأي العام المصري نحو اهداف سياسية واقتصادية مقبولة من المصريين ، فضلاً عن تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لسيطرة فئة او مجموعة من المصريين والاجانب على الاقتصاد المصري.**الكلمات المفتاحية:**لاخوان المسلمون ، ثورة يوليو ، حسن العشماوي ، محمد نجيب ، الهضيبي ، حسن الباقوري، بريطانيا ، صالح ابو رقيق

Abstract

The Egyptian revolution, which took place on July 23, 1952, was not an important event in Egypt and only to the Egyptians; Rather, it was a violent electric current that ran through the veins of the Arab peoples, which shook them, changed the course of their lives, and greatly developed their psyche and morale. It caused widespread reactions in the entire Arab world. In the days and weeks following the day of the revolution, developments in the Arab world had to draw attention, as several reasons gathered that led to the outbreak of the revolution, foremost of which is the crisis of the ruling system during the era of King Farouk and its corruption and tendency In addition to the failure of the Egyptian political parties in their mission to prepare, educate and lead the Egyptian public opinion towards political and economic goals acceptable to Egyptians, as well as the deterioration of economic and social conditions as a result of the domination of a group or group ofEgyptians and foreigners over the Egyptian economy.

أولاً: دور الإخوان المسلمين في ثورة يوليو ١٩٥٢:

كان التنظيم السياسي، إلى جانب الضباط الاحرار ، الذي عرف بأمر الثورة قبل وقوعها، هو تنظيم الإخوان المسلمين. يقول كمال الدين حسين: "في ليلة الثورة، اتصلت انا وعبد الناصر بالإخوان، وأطلعناهم على التفاصيل. وثاني يوم كان لهم متطوعون على طريق السويس مع الجيش، لاحتمال تحرش قوات بريطانية بالثورة[١].وهناك خلاف حول من عرف من الإخوان بأمر الثورة. فيذكر فتحي رضوان عن عبد الناصر أن "حسن العشماوي كان المدني الوحيد الذي كان يعلم بأمر الثورة قبل وقوعها"[٢] اما احمد حمروش فيذكر ان الذي عرف من الإخوان هما حسن العشماوي وصالح ابو رقيق عضو مكتب الإرشاد وانه في صباح يوم ٢٣ يوليو "تموز" ١٩٥٢ كان عدد من الإخوان المسلمين يحرس بعض المنشآت واما كن العبادة[٣] على ان ما رواه إلى صالح ابو رقيق، وما أكده عز الدين مالك الذي كان حاضراً الحوار، فيذهب إلى ابعد من ذلك، هو ان ميعاد الثورة تأجل يوماً أو يومين، ريثما تم إبلاغ الهضيبي في الإسكندرية واتت موافقته بمساندة الحركة[٤].وفي مذكرات محمد نجيب ما يؤكد تأجيل تنفيذ الحركة يوماً واحداً، وان كان يعزوه لسبب آخر، فيقول: "تقرر ان تكون الحركة ليلة ٢١-٢٢ تموز ثم تأجلت يوماً لإبلاغ اكبر عدد من الضباط الأحرار وتجهيز الوحدات وإبلاغ المناطق الخارجية وعلى كل حال، فإذا كان من الثابت مما ذكره كمال الدين حسين ان الإخوان المسلمين كان لهم متطوعون على طريق السويس، فان هذا لم يكن ليأتي الا بموافقة المرشد العام وهو ما يؤكد رواية صالح ابو رقيق[٥]وفي الواقع ان استعانة الضباط الأحرار بالإخوان المسلمين لها سابقة أخرى في أثناء حريق القاهرة، فطبقا لما رواه حسن الهضيبي أمام محكمة الشعب، ففي يوم ٢٦ حزيران، تم الاتصال بحسن العشماوي وصالح ابو رقيق لإبلاغهما بأنه سوف يجري تفتيش مكاتب الضباط الأحرار في المعسكرات، حيث توجد أسلحة مخبأة، وطلب اليهما نقل هذه الأسلحة "فشالوها لحد ما هدأت الحالة وبعدين رسم لها المخبأ اللي تتحط فيه، فوضعوا فيه الأسلحة دي" ولم تكذب المحكمة التي كانت مكونة من جمال سالم وأنور السادات وحسين الشافعي، حسن الهضيبي فيما قاله بل ان ما قاله جمال سالم للهضيبي يفيد صحة ما رواه. فقد سأله: "لنفرض جدلاً ان الأسلحة أعطيت لهم للتحفظ عليها الا تعتبر أمانة؟ وهل ليجوز للشخص المؤتمن على أمانة ان يتصرف في الأمانة أو يأخذها لنفسه؟ تقدر تقول لي: لما طلبت منهم هذه الأسلحة انهم يسلموها ما سلموهاش ليه". وقد رد الهضيبي قائلا "آنا ما اعرفش انها طلبت منهم"[٦]:يقول محمد نجيب روى لي صالح ابو رقيق قصة هذه الأسلحة بعد اتصال عبد الناصر به، فقال: "أرسلنا عربات لنقل هذه الأسلحة من الثكنات. وقد سارت بها وسط شوارع القاهرة المحترقة واستمر نقل الأسلحة لمدة ثلاثة أيام إلى احد المنازل بنصر الدين في أول شارع الهرم، ثم نقلت إلى عزبة حسن العشماوي حيث عثر عليها بعد محاولة اغتيال عبد الناصر، واستخدمت في إثبات تهمة التآمر على الإخوان[٧].وعلى كل حال، فهذا يبين عمق الصلة التي كانت قائمة بين عبد الناصر والإخوان قبل يوم ٢٣ تموز وعند قيام الثورة. ولما كانت مثل هذه الصلة قد قامت أيضاً بين عبد الناصر والتنظيمات الشيوعية كما رأينا، رغم ان ايديولوجيتي الإخوان والشيوعيين تقفان على طرفي نقيض، فان هذا قد يصلح دليلا على عقلية عبد الناصر ولكن تطور الأحداث يلعب عادة أدواراً لا يمكن التكهن بها. على كل حال، فلم يكد تمضي أسبوع واحد على قيام حركة الجيش، حتى اصدر الإخوان المسلمون بياناً برأيهم في "الإصلاح المنشود في العهد الجديد"، "حتى تشعر الأمة بأنها انتقلت نقلة كلية من عهد إلى عهد- فالا تفعل فقد ضاعت هذه الحركة وأصابتها نكسة لا تؤمن عقباها وقد طالبوا في هذا البيان الهام بألا يقتصر التطهير على عزل الملك بل يجب ان يمتد إلى رجال الحكم الذين" جاوزوا كل حد في التفريط وتضييع الأمانة، والى كل من أساء استخدام السلطة بمصادر الحريات وترويع الآمنين"[٨]. كما طالبوا بإلغاء الأحكام العرفية أو سائر القوانين الرجعية المنافية للحريات، وتحريم ما حرم الله، وإلغاء مظاهر الحياة التي تخالف ذلك. ورأوا ان دستور ١٩٢٣ "قد أصبح لا وجود له من ناحية الواقع، ولا من ناحية الفقه، مما يقتضي المسارعة إلى عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد ثم تعرضوا لقضية الإصلاح الاجتماعي بعبارات قوية تعبر عن معان تقدمية- فذكروا ان "الأمة تعاني تفاوتاً اجتماعياً خطيراً "[٩].فهي بين قلة أطغاها الغنى وكثرة أتلفها الفقر، وهذه حال لا يرضى عنها الإسلام- فالإسلام يكره ان يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم". وان "الملكيات الكبيرة قدا ضرت ابلغ الضرر بالفلاحين والعمال- وسدت في وجوهم فرص التملك، وصيرتهم إلى حال أشبه بحال الأرقاء، فلا سبيل إلى إصلاح جدي في هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية، وبيع الزائد عنه إلى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدى على أجال طويلة" وطالبوا باستكمال التشريعات العمالية، لتشمل جميع فئات العمال بما فيهم العمال الزراعيون وجعل الانتساب إلى النقابات اجبارياً، وإباحة تكوين الاتحادات النقابية كذلك فقط طالبوا بتمصير البنك الأهلي، وإلغاء بورصة العقود التي أدت المضاربات فيها إلى زعزعة الاقتصاد المصري وتضييع البلاد، ثم اختتموا بيانهم بالقول بحق بأن المشكلة القائمة تتلخص في ثلاثة أطراف: مظلومون، وظالمون، وأوضاع مكنت الظالم من أن يظلم. ولابد لكي يستقيم الأمر في الأمة، ومن أن ترد الأموال والأرض

المغصوبة إلى أهلها ويقتص من الظالمين، وتتغير الأوضاع تغيير شاملاً[١٠].ويتضح من هذا البيان، أن فهم الإخوان المسلمين لحركة الجيش– كان أفض من فهم أصحابها لها. لقد نظروا إلى الحركة باعتبارها ثورة، بينما كانت الحركة تنظر إلى نفسها على انها انقلاب. كما نلاحظ ان الإخوان وان طالبوا بإلغاء الأحكام العرفية وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات، الا انهم لم يطالبوا بعودة البرلمان الوفدي المنحل: وعودة الحياة النيابية، وانما وضع دستور جديد بواسطة جمعية تأسيسية. وفي الواقع ان الإخوان المسلمين لم يكونوا متعجلين على عودة الحياة النيابية، لان هذا يعني عودة الوفد وانما كان يناسبهم تماماً استمرار الوضع دون برلمان لأطول مدة ممكنة. وقد أكد هذه الحقيقة احد أعضاء جماعة الإخوان منيردلة. فعندما سأله وكيل النائب العام أمام محكمة الشعب في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٤ قائلاً: "لماذا تطالب جماعة الإخوان المسلمين الان بعودة الحياة النيابية فوراً. ولا اذكر ان هذا طلب بهذه الصورة: فوراً. والذي اذكره انه في احد الخطابات المرسلة من الجمعية إلى السيد الرئيس (عبد الناصر) طالبت فيه بإعادة بعض الحريات والعمل على عودة الحياة النيابية النظيفة"[١١].على كل حال. فقد كان من الطبيعي، والصلة بين الإخوان وضباط الثورة على ما ذكرنا من توطد، ان كان الإخوان يطمعون في المشاركة الفعلية في السلطة. وكان الإخوان يفضلون في تلك المرحلة الأولى الحكم من وراء ستار، حتى لا يتحملوا المسؤولية عن شيء في تلك الأيام التي لم تستقر فيها قدم الثورة بعد. وقد كانت المناسبة التي طالبوا فيها بذلك عند ظهور مشروع الإصلاح الزراعي– فعلى الرغم من أن الإخوان قد طالبوا في بيانهم السالف الذكر، بتحديد الملكية في عبارات ليس فيها غموض، الا ان الحد الذي وضع، وهو مائتا فدان، لم يلق منهم قبولاً. فقد كانوا يرون ان يكون الحد الأقصى خمسمائة فدان، ويتولى حتى تفتيش هذا الحد بعد ذلك[١٢].لذلك فقد طلب المرشد في ذلك الحين مقابلة عبد الناصر وتمت المقابلة في بيت صالح ابو رقيق، وأبدى رأيه بان يكون الحد الأقصى خمسمائة فدان. ولكن عبد الناصر تمسك بحد المائتي فدان. وهنا صرح المرشد بفرضه، فذكر انه لكي تؤيد هيئة الإخوان الثورة، فانه يرى عرض الأمور التي تتخذها الثورة عليها قبل إقرارها. ولكن عبد الناصر رد على هذا القول بان قبول ذلك يعني وضع الثورة تحت الوصاية، ولكن مع ذلك يقبل التشاور في السياسة العامة مع كل المخلصين من أهل الرأي[١٣].كانت أهمية تلك المسألة انها أوضحت لقيادة الإخوان ان حركة الجيش لا تنوي الدخول تحت وصايتها كما كانت تأمل. ومنذ ذلك الحين أخذت تتحفظ في أظهار تأييدها لها حتى لا تتيح لها الفرصة لاستغلالها كأداة كما فعلت قبل الثورة وعند قيامها– وهذا يفسر موقف قيادة الإخوان وخصوصاً مكتب الإرشاد من مسألة الاشتراك في وزارة محمد نجيب بعد إسقاط وزارة علي ماهر، ففي يوم ٧ ايلول ١٩٥٢، قرر مجلس القيادة اشتراك الإخوان المسلمين في وزارة محمد نجيب، وتم الاتصال بالمرشد ظهر ذلك اليوم، فوافق على هذا الرأي ورشح بعض المرشحين الذين تختلف الروايات فيهم اختلافاً غريباً[١٤]. فحسب رواية فتحي رضوان، فان المرشد حسن الهضيبي رشح ثلاثة هم: زكي شرف، وكمال الديب، الذي كان محافظاً للإسكندرية وأحمد حسني، ولكن مجلس الثورة اتفق فيما بينه على اختيار واحد من مرشحي الهضيبي وواحد من شباب الإخوان وكان عبد الناصر يرى اختيار حسن العشماوي ولكن فتحي رضوان رشح الشيخ احمد حسن الباقوري، يروي رواية أخرى: "فيذكر ان الهضيبي هو الذي رشح الشيخ احمد حسن الباقوري، بالإضافة إلى احمد حسني ومحمد كمال الديب (ولا يذكر شيئاً عن زكي شرف). ويضيف انه بعد ان تم الاتصال بالباقوري واحمد حسني، حضر حسن العشماوي ومنير الدلة، وابلغا عبد الناصر انهما حضرا موفدين من المرشد العام ليبلغاه ان اختيار الإخوان المسلمين قد وقع عليهما لتمثيلهم في الوزارة، وان الترشيح الأول كان شخصياً من الهضيبي وليس من مكتب الإرشاد. ولما كان الاعتذار للباقوري واحمد حسني بعد تبليغهما يعتبر أمراً صعباً، وفضلاً عن ذلك فان رأي سليمان حافظ في حسن العشماوي ومنير الدلة انهما أكثر شباباً مما ينبغي لمنصب الوزير، فلذلك تقرر عدم اشراكهما في الوزارة"[١٥].ونلاحظ على رواية احمد حمروش– وهو لا يذكر مصدرها– الغموض إلى جانب اختلافها عن رواية فتحي رضوان. إذ يفهم منها وجود ترشيحين: **الأول**، شخصي من الهضيبي وهو الخاص بالباقوري واحمد حسني وكمال الديب، **والثاني** من مكتب الإرشاد، ويحمل رأي الإخوان وهو المتعلق بحسن العشماوي ومنير دلة، ولكن احمد حمروش لا يلبث ان يذكر ان عبد الناصر وسليمان حافظ أصبح إمامهما احتمالان؛ اما إشراك عشماوي والدلة (وهما مرشحا مكتب الإرشاد)، واما قبول قرار مكتب الإرشاد بعدم الاشتراك: ولا يحسم حمروش هذا التناقض رغم الأهمية التي يبينها على روايته وهي قوله: "وكان هذا هو الصدام المكتوم الأول)[١٦]يتضح من هذه الروايات العديدة المختلفة ان الخلاف الجوهري بينها يدور حول مسائل ثلاث: الأولى عدد الإخوان المرشحين. والثانية، ترشيح الباقوري– والثالثة، وجود ترشيح واحد من جانب المرشد أو ترشيحين أحدهما للمرشد والأخر لمكتب الارشاد. وبالنسبة للخلاف الأول، فان الرواية الرسمية حاسمة في ان عدد من تقرر إشراكهم في الوزارة كان ثلاثة وليس اثنين واما سبب اختلافها عن رواية اللواء نجيب، فلأن اللواء نجيب لم يكن هو الذي اتصل بالهضيبي وانما كان عبد الناصر. وعندما اتصل محمد نجيب بالمرشد في هذا الشأن، طلب منه ترشيح "واحد أو اثنين على الأقل"– حسب

رواية منير دله[١٧].اما الخلاف حول الباقوري فان جميع الروايات فيها، فيما عدا رواية فتحي رضوان، تجمع على ورود اسم الباقوري الترشيح الأول، بل ان الرواية الرسمية تفترض وجود الباقوري في الترشيح الأول، اذ تذكر انه طلب إلى الإخوان ترشيح ثلاثة "على ان يكون احدهم الأستاذ احمد حسن الباقوري" ومعنى ذلك ان ترشيح الباقوري كان أمراً مفروغاً منه في البداية. واما رواية فتحي رضوان التي تفيد توسل عبد الناصر اليه في حديث طويل يوافق على ترشيح حسن العشماوي بدلاً من الباقوري، فهي رواية مرفوضة لأنه ينسب لنفسه دوراً أكبر من حجمه السياسي في ذلك الحين. فلم يكن من الضباط الأحرار، ولم يكن يملك نفوذاً من زعامة شعبية او غيرها تحمل الرئيس الفعلي للثورة على ان يقول له راجياً: "انا عاوزك توافق على ترشيح حسن العشماوي، وبلاش حكاية الباقوري[١٨].بقي الخلاف حول ما اذا كان قد حدث ترشيح واحد من المرشد ام حدث ترشيحان احدهما من المرشد والثاني من مكتب الإرشاد وهو أهم الخلافات الثلاثة لان يحدد موقف الإخوان من الثورة بعد الاحتكاك الأول حول الحد الأقصى للملكية وضرورة عرض قرارات الثورة على الأخوان قبل إقرارها. ويمكننا التأكيد بان مكتب الإرشاد لم يرشح أحداً وان الترشيحات كلها كانت شخصية من المرشد العام[١٩]. ففي رواية محمد خميس حميدة عندما سأله رئيس المحكمة عمن رشح الثلاثة، أجاب بانه المرشد وقد أوردنا فيما سبق قوله انه "في الجلسة في المكتب قال انه ليس من مصلحة الثورة إننا ندخل مجلس الوزراء"[٢٠].وفي رواية منير دلة انه عندما اتصل عبد الناصر بالمرشد تليفونياً ليسأله عما اذا كان هناك من يرشحه "ذكر له المرشد بضعة أسماء" وانه عندما عرضت الفكرة على مكتب الإرشاد. وعلى كل حال، فان رواية محمد نجيب أوضح، فهو يذكر ان جمال عبد الناصر اتصل بمرشد الإخوان طالبا ترشيح اثنين. مرشح له الشيخ الباقوري وواحدا من اثنين يعتبران من أصدقاء الإخوان هما: احمد حسني وكمال الديب. وقد تم الاتصال بالأول والثاني، ولكن حسن العشماوي ومنير الدلة قدما فجأة كمرشحين لمكتب الإرشاد فقد كان الترشيح الأول شخصياً من الهضيبي ولكن الرأي استقر نظرياً لما تم عن الاتصال بالباقوري واحمد حسني على الترشيح الأول وعندئذ اتخذ مكتب الارشاد قراراً بالاعتذار من عدم الاشتراك في الوزارة الأمر الذي وضع الباقوري في حرج دفعه إلى الاستقالة من مكتب الإرشاد ليصبح وزيرا للأوقاف[٢١].اما الرواية الرسمية التي وردت في بيان مجلس الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين يوم ١٤ حزيران ١٩٥٤، فهي تذكر رواية مختلفة. وهي انه حينها تقرر إسناد الوزارة إلى اللواء نجيب، تقرر اشتراك الإخوان فيها "بثلاثة أعضاء، على ان يكون احدهم الأستاذ احمد حسن الباقوري". ولكن حسن العشماوي حضر إلى القيادة وأبلغ عبد الناصر ان المرشد قد رشحه مع منير الدلة للوزارة عندما عرض هذا الترشيح على قيادة الثورة لم يقبله وطلب جمال من العشماوي ان يبلغ ذلك إلى المرشد ليرشح غيرهما. كما اتصل جمال بالمرشد في ذلك فأجابه بأنه سيجتمع بمكتب الإرشاد في الساعة السادسة ويرد عليه بعد الاجتماع وعندما اتصل به عبد الناصر مرة ثانية أبلغة ان مكتب الإرشاد قرر عدم الاشتراك في الوزارة. وفي اليوم التالي صدر قرار من مكتب الارشاد بفصل الشيخ الباقوري من هيئة الإخوان[٢٢].لنرى الآن شهادة محمد خميس حميدة ومنير دلة أمام محكمة الشعب في هذا الصدد. يقول محمد خميس حميدة انه " في تشكيل الوزارة طلب السيد لرئيس (عبد الناصر) من الإخوان ترشيح بعض الإخوان للوزارة فرشح في النهاية من الإخوان منير الدلة، وحسن العشماوي لم يوافق عليه لأنه صغير السن ومنير الدلة لم يوافق عليه. اما رواية منير دلة فتمضي على نحو مقارب. فيقول ان عبد الناصر اتصل تليفونيا بالمرشد "وقال له ان الوزارة حتتألف بالشكل الفلاني، ويمكن الإخوان يشتركوا او يساهموا فيها فاذا كان عندكم حد ترشحوه قولوا لنا عليه فذكر المرشد بضعة أسماء كحسن العشماوي ومنير الدلة وكمال خليفة ومحمود ابو السعود. وذلك هناك محادثة ثانية في نفس اليوم بفترة وجيزة، قال له أنا لا استطيع ان ابت في هذا الموضوع لوحدي الا بعد الرجوع إلى مكتب الإرشاد ودعينا لحضور اجتماع مكتب الإرشاد حوالي الساعة السادسة، وكانت فكرة المكتب أن ليس هناك من داعٍ إلى الاشتراك في الحكم[٢٣].ان الرواية الرسمية عن هذه المسألة، تؤكد عدم وجود ترشيحات في مكتب الارشاد فهي تروي ان حسن العشماوي حضر إلى القيادة" وابلغ عبد الناصر ان المرشد قد رشحه مع منير دلة" وعندما طلب جمال من المرشد ترشيح غيرهما أجابه بأنه سوف يجتمع بمكتب الإرشاد في الساعة السادسة ويرد عليه بعد الاجتماع. وعندما اتصل به عبد الناصر مرة أخرى ابلغه ان مكتب الإرشاد قرر عدم الاشتراك في الوزارة. وفي الواقع ان تتبع مجرى الحوادث نفسه بين في وضوح ان مكتب الإرشاد ولم يرشح احد. فان مكتب الإرشاد لم يجتمع قبل السادسة مساء باعتراف الرواية الرسمية نفسها وباعتراف منير الدلة. ومن ثم فحتى ذلك الحين لم تكن ثمة من ترشيحات الا ترشيحات المرشد التي هي ذات صفة شخصية بالضرورة والتي كانت تشمل الباقوري وحسن العشماوي ومنير الدلة[٢٤].وفي الحقيقة ان سياسة الجماعة في ذلك الحين تقوم على التأييد التكتيكي المحسوب الذي يخدم في النهاية أهدافها الستراتيجية العليا في استخلاص الحكم ولذلك ففي الوقت الذي فصلت الشيخ الباقوري لقبوله الاشتراك في الوزارة امتنعت عن الهجوم على الثورة رغم ان جميع القوى الديمقراطية التقدمية في ذلك الحين– فيما عدا حدتو[٢٥]، قد بدأت في إطلاق النار على حركة الجيش على أساس انها تحولت

إلى دكتاتورية عسكرية. ولم يلبث ان جاء قانون تنظيم الأحزاب السياسية، ليضيف علامة أخرى في تاريخ العلاقات بين الإخوان والثورة ومن المعروف ان قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢، كان قد صدر خصيصاً لضرب حزب الوفد، باعتباره الحزب الوحيد صاحب التأييد الشعبي الأوسع، وصاحب الأغلبية الساحقة في البرلمان الأخير وكان صاحب الفكرة في القانون هو سليمان الحافظ، وقد وافق السنهوري عليه على شرط ان يكون تدخل الإدارة تحت رقابة مباشرة من القضاء الإداري لمجلس الدولة، بينما اعترض عليه كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق وخالد محيي الدين[٢٦].وعندما صدر القانون، ورد في الفقرة الثانية في المادة الأولى لا تعتبر حزبا سياسيا الجمعية أو الجماعة التي تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية[٢٧].وقد دفع هذا النص البعض إلى الاعتقاد في ذلك الحين بان القانون يفسح المجال لاستثناء جماعة الإخوان المسلمين منه على انه عندما سُئل مسؤول كبير مختص وقتذاك عن موقف جماعة الإخوان المسلمين من قانون تنظيم الأحزاب، أجاب بأنها تعد حزباً سياسياً، لأنها تشتغل بشؤون تتصل بالحكم في الداخل والخارج[٢٨]. وقد كان هذا التصريح ضرورة في الحقيقة لدفع شبهة التحيز على واضعي القانون. فقد كان معروفاً من تاريخ الإخوان المسلمين قبل الثورة، انها جماعة سياسية بالدرجة الأولى. فضلا عن ان البعض في مجلس الثورة مثل اللواء نجيب، كان يرى ذلك، وكان يرى ان "القوى السياسية يجب ان تكون أمام القانون سواء" ومع ذلك، فان القانون بالنص السالف الذي ورد فيه قد ترك لجماعة الإخوان المسلمين، حق الاختيار بين ان تعلن نفسها جماعة دينية بحتة وبذلك تكون قد فقدت الحق في مزاولة النشاط السياسي ولا تكون في حاجة، من ثم، إلى تقديم أخطار بإعادة تكوينها، واما الإفصاح عن صفتها، السياسية بصفة علنية ويكون ذلك بتقديم اخطاراً بإعادة تكوينها طبقاً للقانون. وكان من الطبيعي ان يدور النقاش داخل الإخوان حول هذين البديلين. وقد انقسم الرأي، فبينما كان المرشد حسن الهضيبي يرى عدم تقديم أخطار لإعادة تكوين الإخوان واعتبارها جمعية بعيدة عن مزاولة النشاط السياسي[٢٩].وقد استقر الرأي على حل وسط، يتيح للجماعة مزاولة النشاطين. وهو فصل العمل الديني عن العمل السياسي فتحتفظ الجماعة بصفتها الدولية كجماعة دينية وتتولى بهذه الصفة العمل الديني، ويتولى العمل السياسي شطر منها كحزب أو هيئة سياسية تقدم الإخطار باسمها[٣٠].وطبقاً لهذا الرأي سارع حسن الهضيبي في أواخر أيلول ١٩٥٢ بتقديم إخطار عن إيداع مالية الهيئة البالغ قدرها ٧.٩٣٥ جينها بالبنك العربي المصري، قبل ان يبلغ عن قانون الهيئة أو نظامها أو اسماء الأعضاء المؤسسين[٣١].على ان هذا الحل لم يلبث ان أثار عدة صعوبات أولدت كثيراً من الجدل بين أعضاء الجماعة، فطبقاً لما أوردته جريدة الأخبار في ذلك الحين، فان هذه الصعوبات كانت تتمثل فيما يلي: **أولاً:** الموظفون المحرم عليهم الاشتغال بالحزبية يؤلفون الجزء الأكبر من قادة الإخوان. فالسكرتير العام، وأمين الصندوق وستة آخرون من أعضاء مكتب الإرشاد والبالغ عدده اثنا عشر عضواً موظفون. فضلاً عن ان غالبية رؤساء شعب الإخوان في الأقاليم هم أيضاً موظفون وتطبيق القانون الجديد عليهم معناه استبعادهم من مركز القيادة واعتبارهم أعضاء غير مؤسسين[٣٢]. **ثانياً:** الأموال التي أودعها المرشد للإخوان في البنك وابلغ عنها وزير الداخلية، هي أموال "الجماعة" الدينية وأموال "الهيئة" السياسية معاً. ولكن اذا انفصلت "الجماعة" عن الهيئة كما يقضي القانون فانها ستنفصل دون ان يكون لها مال، لان هذه الأموال أودعت باسم الهيئة وباسم الشطر السياسي منها دون سواه. **ثالثاً:** الطلبة والجوالة يكونون جزءاً كبيراً من قاعدة الإخوان المسلمين في نشاطهم السياسي. والغالبية العظمى من هؤلاء لا تزيد أعمارهم على واحد وعشرين عاماً مما يقتضي إبعادهم عن النشاط السياسي، الأمر الذي يؤثر في قوة الإخوان كحزب[٣٣].وقد أثارت تلك الصعاب كثيراً من الجدل بين أعضاء مكتب الإرشاد في القاهرة، ورؤساء المناطق في الأقاليم. ومن أجل ذلك دعيت الجمعية التأسيسية للهيئة للانعقاد بحسم الموضوع الذي أراده الإخوان من تمويه على الرأي العام لإضفاء معالم الخلاف لم ينجح بسبب بسيط هو ان المرشد ما كاد يعلم بالأخطار، حتى امتنع في منزله، وقرر الاستقالة ما لم تعدل الهيئة التأسيسية عن قرارها وقد اتفق معه بعض الإخوان على دعوة الهيئة مرة ثالثة لإعادة النظر: بل ان البعض كان يحبذ اتخاذ هذا الإجراء لو تيسر ذلك. على ان المسألة انتهت بسفر عبد القادر عودة، وكيل الإخوان إلى الاسكندرية لمقابلة الهضيبي. ثم عودته منها ليصرح بأن المرشد باق باق"[٣٤].على كل حال، فقد عبر الإخوان في أخطارهم الذي قد موه طبقا للقانون، عن رأيهم في الاشتغال بالسياسة في صراحة تامة. فقد أعلنوا ان: "أهداف الإسلام وغاياته تشمل شؤون الحياة كلها[٣٥]. والإسلام لا يفرق بين الدين والدولة. والإخوان المسلمون حينما يزاولون نشاطهم المتعدد الألوان، ليس لهم الخبرة فيما يأخذون وما يدعون. فإذا اشتغل الإخوان بسياسة مصر الداخلية والخارجية فيما يشتغلون، فانما يشتغلون بأمر الإسلام وينزلون على حكم الدين ويمارسون نشاطاً دينياً محضاً هو فرض على كل مسلم مهما كانت صفته. فان يكن بد من إخضاع نشاطاً السياسي لقانون الأحزاب فإننا نقدم اليكم وجهة نظرنا مصحوبة بالقانون الأساسي لهيئة الإخوان المسلمين[٣٦].وصدر في ١٧ حزيران ١٩٥٣ قانون تنظيم الأحزاب مقدمة لقانون حل الأحزاب، ولكن من الثابت من رواية محمد نجيب نفسه

كما ذكر نفسه– ان عبد الناصر كان معارضاً في قانون تنظيم الأحزاب وضد سليمان حافظ الذي كان يدافع عن مشروعة بصلابة[٣٧]:لم يبق إذن الا احد احتمالين: اما ان هذه المحاولة من جانب عبد الناصر قد جاءت بمناسبة قانون حل الأحزاب، فأراد استبعادهم من قانون تنظيم الأحزاب أصلاً. واما ان هذا الاتجاه إلى تكوين حزب سياسي بما يتضمنه من انتشار نشاط الإخوان، لم يلق رضاً منه فأراد أبعادهم عن مجال السياسة وبالتالي مجال الوصاية على الثورة– وهذا الاحتمال الأخير هو على كل حال، ما ورد في البيان الرسمي لمجلس قيادة الثورة عن حل الإخوان يوم ١٤ حزيران ١٩٥٤. فقد ورد به انه "عندما طلب من الأحزاب ان تقدم إخطارات عن تكوينها، قدم الإخوان إخطاراً باعتبارهم حزباً سياسياً وقد نصحت الثورة رجال الإخوان بالايترددوا في الحزبية، ويكفي ان يمارسوا دعوتهم الإسلامية بعيداً عن غبار المعارك السياسية والشهوات الحزبية، وعلى كل حال فيتفق البيان المذكور وما أورده محمد نجيب من ان الاتفاق تم بين الطرفين[٣٨].وفي يوم ١٠ شباط ١٩٥٣ أكملت حركة الجيش استيلائها على السلطة من الناحية القانونية باعلان دستور فترة الانتقال، الذي جعل السيادة العليا في الدولة في يد "قائد الثورة" بدلاً من يد الوصي على العرش، وهو الأمير محمد عبد المنعم، وركز السلطتين في يد مجلس الوزراء، وجعل وضع السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات، ومحاسبة الوزراء، من حق مؤتمر مشترك من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء[٣٩].وقد وقف الإخوان المسلمون من هذه القرارات التي استفزت عداء كل القوى الديمقراطية والتقدمية، موقف التأييد، فطبقاً لما ذكره منير دلة أمام محكمة الشعب "لما مجلس قيادة الثورة أعلن فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات، الجمعية اعتبرت هذه المدة معقولة لعمل الإجراءات التطهيرية اللازمة، وللانتهاء عقبها إلى حكم برلمان وحكم سياسي في أوضاع برلمانية سليمة ونظيفة وكان مرضياً عن هذا– ولم يحدث عليه أي اعتراض، ويتميز عام ١٩٥٣ بأربعة تطورات هامة كان لها تأثيرها على العلاقات بين الإخوان والثورة"[٤٠]:**أولاً:** المباحثات بين الانكليز والإخوان لحل القضية الوطنية .**ثانياً:** استعدادات الإخوان في الجيش والبوليس.**ثالثاً:** مطالبة عبد الناصر للإخوان بحل التنظيم السري .**رابعاً:** الاتصالات بين الإخوان واللواء محمد نجيب لعقد تحالف ضد عبد الناصر وفيما يتصل بالمباحثات بين الانجليز والإخوان، فان هذه تكاد تكون المرة الأولى، فيما نذكر، التي يدخل فيها الانجليز في مباحثات مع حزب شعبي حول القضية المصرية من وراء ستار، عندما تتعثر مفاوضاتهم مع الحكومة المصرية القائمة[٤١].وكانت قد بدأت في الفترة ٢٧ نيسان و٦ مايس ١٩٥٣، مفاوضات بين حكومة الثورة، برياسة اللواء نجيب وعضوية كل من الدكتور محمود فوزي وجمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وبين وفد بريطاني على رأسه السفير البريطاني رالف ستيفنسون (Ralf Stevenson) ويضم الجنرال بريان روبرتسون (Brine Robertson) ومارشال الجوسير ساندرز (Al– Gosire Sanders)، والمستر كيريزويل (Kiresoel) ولبريجادير دوف (Beregider Dove) والبريجادير هوب (Beregider Hopp)، وقائد السرب ديفيز (Deves). وكانت خطة بريطانيا في هذه المفاوضات هي نفس خطتها في مفاوضات عام ١٩٣٦، وهي منح مصر استقلالاً صورياً: فقد سلمت هنا بضرورة الجلاء عن قناة السويس ولكنها اشترطت بقاء قواتها في صورة مختلفة وقد عبر الجنرال روبرتسون عن هذه الفكرة قائلاً[٤٢]: "نحن نعترف برغبة مصر في إنهاء الاحتلال العسكري البريطاني. ونحن على استعداد لوضع قواتنا في أي مكان أخر رغبة منا في الوصول إلى اتفاق. ولكننا مرتبطون بالتزامات تعاهدية تحتم علينا معاونة بعض بلاد منطقة الشرق الأوسط كما نهتم أيضاً بمناطق البترول في الشرق الأوسط. ويجب على كل جيش ان يحتفظ بقاعدة منظمة في وقت الحرب تكون مزودة بالذخيرة قبل إمكان تشغيلها والقاعدة تتكون من عدد كبير من الورش لإصلاح الذخائر التالفة، والمستودعات، كما تحوي طرقاً برية ومواصلات للسكك الحديد وأجهزة للتخاطب بالإشارة ومحطات لتوليد الكهرباء ومنشآت التخزين للبترول وخطوط أنابيب لنقل البترول ومعسكرات ومستشفيات وما يتبعها من أشياء أخرى"[٤٣].وتأسيساً على ذلك، فقد تركزت مطالب الجنرال روبرتسون والوفد البريطاني في الحصول من الجانب المصري على الموافقة على مبدأ وجود خبراء بريطانيين في القاعدة إلى اجل غير محدد لإدارة المنشآت الموجودة بها ومحتوياتها. وكذلك التفرقة بين "منطقة القاعدة وبين القاعدة" ذاتها التي تشمل الممتلكات والمنشآت، فيقتصر الإشراف المصري على المنطقة دون المنشآت وتكون هذه المنشآت تحت إشراف بريطاني[٤٤]. ومعنى ذلك ان يستبدل بالاحتلال العسكري البريطاني احتلال من نوع جديد يقوم به الفنيون والخبراء الانجليز، ويكون دور مصر في الإشراف على القاعدة هو دور الخفراء، فتتعهد الحكومة المصرية بضمان سلامة هذه المنشآت، وتكتفي برفع العلم المصري عليها ليكون غطاء مصرياً يستر القاعدة الانكليزية لحما ودماً[٤٥].في هذه الظروف بالذات من تشدد المفاوض المصري، رأى الانجليز الاتصال بالإخوان المسلمين في محاولة للوصول معهم إلى ما عجزوا عن الوصول اليه مع حكومة الثورة– وما رواه صالح ابو رقيق، الذي جرت معه هذه المحادثات لا يختلف كثيراً عما ورد على لسان شهود الإخوان أمام محكمة الشعب، او ورد في قرار حل الإخوان. وتتلخص الصورة النهائية في ان القاضي جراهام Graham في

السفارة البريطانية، اتصل بالدكتور محمد سالم، الموظف في شركة النقل والهندسة وطلب منه ان يمهد لمقابلة بين المستر ايفانز Evanz، المستشار الشرقي للسفارة البريطانية، وبعض قادة الإخوان[٤٦].وقد اتصل محمد سالم بصالح ابو رقيق في هذا الشأن فابلغ حسن الهضيبي، الذي طلب ان يقابل ايفانز ليعرف منه ما يريد وقد تمت المقابلة في بيت محمد سالم بالمعادي ودار حديث حول القضية المصرية عرض فيه ايفانز على صالح أبو رقيق "الجلاء بشروط حددها"[٤٧].وطبقاً لمحمد فرغلي، فان ايفانز تكلم في المسائل التي هم مستعدون لقبولها فيها يتعلق بالمعاهدة (٤)، وقد طلب ايفانز رأي صالح ابو رقيق في عرضه فاعتذر حتى يعرض الأمر على المرشد. وقد طلب هذا اليه والى محمد سالم أعداد تقرير بما دار في المقابلة، ففعلا. ثم جرت مقابلة ثانية بين ايفانز والمرشد في بيت الأخير[٤٨].عرض فيها ايفانز ما سبق ان عرضه على صالح ابو رقيق[٤٩] كما جرت مقابلتان أخريان بين ايفانز وصالح ابو رقيق حضرهما منير دلة حول نفس الموضوع[٥٠].وجرى الخلاف بين الروايات حول مسائل ثلاث: الأولى، ما إذا كان الإخوان قد ابلغوا عبد الناصر في هذه الاتصالات قبل وقوعها ام لا. والثانية، الوقت الذي تمت فيه هذه الاتصالات، والثالثة تفاصيل ما دار من مباحثات بين ايفانز والإخوان على ان الحقيقة ان نطاق المباحثات بين البريطانيين والإخوان كان أوسع من نطاق المفاوضات الرسمية بينهم وبين الحكومة المصرية كما هو الحال بالنسبة لعدد الخبراء كان الانجليز يسعون إلى إقرار عدد الجزاء ويصل في حدود أربعة آلاف شخص[٥١].كذلك عرض الإخوان على البريطانيين فكرة الحياد. ففي رواية محمد فرغلي ان الهضيبي عندما قابل ايفانز. وأعاد هذا عليه ما ذكره لصالح أبو رقيق على كل حال قال الهضيبي بعض الملاحظات على مسألة اتصالات الإخوان بالبريطانيين[٥٢].**أولاً:** ان هذه الاتصالات لم تؤخذ في حينها من جانب عبد الناصر وزملائه على انها نوع من التآمر بين الإخوان والانجليز.**ثانياً:** ان الإخوان لم يكن لديهم شيء يخفونه عن عبد الناصر وزملائه.**ثالثاً:** ان ما قبله الإخوان لم يتجاوز من ناحية الجوهر ما قبله عبد الناصر وزملاؤه في اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤– من ناحية الخبراء، وحق عودة القوات البريطانية إلى القناة، واستخدام القاعدة في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية او على تركيا، والتشاور على العودة في حالة خطر الحرب[٥٣].

الخاتمة

نستنتج مما سبق وعلى الرغم من أن الإخوان المسلمين هم أكثر قوة سياسية تعرضت للتنكيل من قبل الانقلاب العسكري في عام ١٩٥٢، وعلى الرغم من الميراث الضخم الذي ورثوه لنا في كتبهم وخطبهم ومذكراتهم عن المظالم والجرائم التي ارتكبت في حق الإنسانية داخل السجون والمعتقلات وسحق كرامة الانسان، الا ان الاخوان يرفضون الاعتراف بأن ماجرى في يوليو ١٩٥٢ هو انقلاب عسكري.وأن الاخوان وافقوا وناشدوا الضباط لسحق كل القوى السياسية المدنية التي كانوا يعتبرونها منافسة لهم، ظناً أن ذلك سيجعل الساحة خالية لهم وحدهم. بما في ذلك الغاء جميع الأحزاب واولها حزب الوفد.هذا وأن اتصالات عبد الناصر ورفاقه بالإخوان، رغم صلاته القديمة بهم قد باتت جزءاً من خطة عامة مستقلة ينتهجها الضباط إيزاء كافة الأحزاب والجماعات السياسية فضلاً عن أن الضباط وتنظيمهم نشط هو الآخر من جانبه لاحتواء الضباط الاخوان.ونستنتج من البحث أن جمال عبد الناصر لم يقطع صلته بحركة الاخوان واتصل بهم في الساعات الحاسمة وأنهم كانوا على علم بموعد الثورة قبل قيامها.ويمكن أن نستنتج أيضاً أن الاخوان السلمين عرضوا على البريطانيين فكرة الحياد من خلال المقابلة التي حصلت بين الهضيبي وإيفانز. وإنما قبله الاخوان لم يتجاوز من ناحية الجوهر ما قبله عبد الناصر وزملاؤه في اتفاقية الجلاء

المصادر :

١- حديث كمال الدين حسين فتحي خليل (روز اليوسف في ١٤ اب ١٩٧٥ . ص ٨٧
٢- فتحي رضوان : اسرار الحكومة يوليو و قد رواها الضياء الدين بيبرس (روز اليوسف في ١١ اب ١٩٧٥)
٣- احمد حمروش , ثورة يوليو و عقل مصر , ط ١ , القاهرة ١٩٥٨ ص ٢٩٧
٤- جريدة المصور , القاهرة , بعدد ٩٠٦ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٥
٥- محمد نجيب , كلمتي للتأريخ , ط١ ، بيروت ١٩٥٤ ص ٣٢
٦- المصري , جريدة , ١٢تشرين الثاني ١٩٥٢
٧- طارق البشري , الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ , ط ٢ , بيروت ١٩٨٢
٨- جمال سليم , التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو في عهد جمال عبد الناصر , القاهرة ١٩٨٢ , ص ٨٢
٩- الاهرام , جريدة , ١٠ ايلول , ١٩٥٢

١٠- باتر اويريان , ثورة النظام الاقتصادي في مصر , ترجمة خيري صحاد , دار الكاتب العربي القاهرة ١٩٧٠ ,ص ٦٣
١١- محكمة الشعب , الجزء السادس , القاهرة , د.ت , ص ١٢١٧
١٢- حديث محمد نجيب مع صالح ابو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥
١٣- بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين ,الاهرام ١٥ حزيران ١٩٥٤
١٤- محكمة الشعب , القاهرة , الجزء السادس , ص ١٢٣٦
١٥- حسن العشماوي , الاخوان و الثورة , مكتب المصري الحديث , ج١ , القاهرة ١٩٧٧ ص ٢٢ .
١٦- محكمة الشعب ,القاهرة , ج٦ , ص ١٣٢١ .
١٧- محكمة الشعب , الجزء الخامس ص ١١٠٨ – ١١١٠ .
١٨- الاخبار , جريدة ٢٥ ايلول ١٩٧٥ .
١٩- الاهرام ,جريدة ,١٠ اذار ١٩٥٤
٢٠- الاهرام في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٢ .
٢١- الاهرام في ١ تشرين الثاني ض١٩٥٢ .
٢٢- الاهرام , جريدة ٤ تشرين الثاني ض ١٩٥٢
٢٣- الاخبار , جريدة ٢٨ ايلول ١٩٠٢ .
٢٤- الاهرام , جريدة ,٩ تشرين اول ١٩٥٢
٢٥- الاهرام , جريدة ١١ تشرين اول ١٩٥٢ .
٢٦- الاهرام , جريدة ١٢ , تشرين اول ١٩٥٢ .
٢٧- الاهرام , جريدة ١٣ تشرين ١٩٥٢
٢٨- عبدالعظيم رمضان , الصراع الاجتماعي و السياسي في مصر منذ ثورة يوليو الى ازمة مارس ١٩٥٤ , ج١ ,القاهرة ١٩٥٤ , ص٧٥
٢٩- انظر بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان ص ٨٩ .

هوامش البحث

(١) حديث كمال الدين حسين لفتحي خليل (روز اليوسف في ٤ آب ١٩٧٥).
(٢) فتحي رضوان: اسرار حكومة يوليو وقد رواها لضياء الدين بيبرس (روز اليوسف في ١١ آب ١٩٧٥).
(٣) احمد حمروش، قصة ثورة يوليو، وعقل مصر, ط١، ص٢٩٧.
(٤) جريدة المصور، القاهرة، العدد ٩٠٦ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٥.
(٥) محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ط١، بيروت ١٩٥٤، ص٣٢.
(٦) المصري، جريدة، ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٢.
(٧) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ،_١٩٥٢ ، ط٢، بيروت ١٩٨٢ص٦٢.
(٨) جمال سليم، التنظيمات السرية لثورة ٣٢ يوليو في عهد جمال عبد الناصر، القاهرة، ١٩٨٢، ص٨٢.
(٩) الاهرام، جريدة، ١٠/ أيلول، ١٩٥٢.
(١٠) باتريك اوبريان: ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ترجمة خيري حماد، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٧٠، ص٦٣.
(١١) محكمة الشعب، الجزء السادس، القاهرة، د.ت، ص١٢١٧.
(١٢) حديث محمد نجيب مع صالح ابو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥.
(١٣) بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين الاهرام ١٥ حزيران ١٩٥٤.
(١٤) الاهرام، جريدة ١٢ اذار ١٩٥٤، ص١٢.
(١٥) احمد حمروش، المصدر السابق، ص٢٩٨– ٢٩٩.
(١٦) المصدر نفسه، ص٣٠٢.

[١٧] محكمة الشعب، القاهرة، الجزء السادس، ص١٢٣٦.

[١٨] فتحي رضوان، المصدر السابق، ص٧٨.

[١٩] حسن العشماوي، الاخوان والثورة، المكتب المصري الحديث ، الجزء الاول، القاهرة١٩٧٧ ، ص٢٢.

[٢٠] محكمة الشعب، القاهرة، ج٦، ص١٢٢١.

[٢١] محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، المصدر السابق، ص٥٣.

[٢٢] حسن العشماوي، المصدر السابق، ص٦١.

[٢٣] محكمة الشعب، الجزء الخامس ص١١٠٨– ١١١٠.

[٢٤] الاخبار، جريدة، ٢٥ ايلول، ١٩٧٥.

[٢٥] حسن العشماوي، المصدر السابق، ص٤١.

[٢٦] المصدر نفسه، ص٧٦–٧٨.

[٢٧] الاهرام، جريدة، ١٠ اذار ١٩٥٤.

[٢٨] الاهرام، ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢.

[٢٩] المصدر نفسه.

[٣٠] الاهرام في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٢.

[٣١] الاهرام في ١ تشرين الثاني ١٩٥٢.

[٣٢] الأهرام، جريدة، ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.

[٣٣] الأخبار، جريدة، ٢٨ ايلول، ١٩٥٢.

[٣٤] الأهرام، جريدة، ٩ تشرين اول، ١٩٥٢.

[٣٥] الأهرام، جريدة، ١١ تشرين أول، ١٩٥٢.

[٣٦] الاهرام جريدة، ١٢، تشرين اول ١٩٥٢.

[٣٧] الأهرام، جريدة، ١٣ تشرين أول ١٩٥٢.

[٣٨] طارق البشري، المصدر السابق، ص٧٤.

[٣٩] عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ ثورة يوليو إلى ازمة مارس ١٩٥٤، ج١، القاهرة ١٩٥٤. ص٧٥.

[٤٠] محكمة الشعب، الجزء السادس، ص١٢٠٧.

[٤١] انظر بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان، المصدر السابق، ص٨٩.

[٤٢] محكمة الشعب، الجزء السادس، ص١٢٢٨– ١٢٣٢.

[٤٣] محكمة الشعب، المصدر نفسه، ص١٢٣٤.

[٤٤] احمد حمروش، المصدر السابق، ص٥٩.

[٤٥] الكتاب الابيض، القضية المصرية ١٨٨٢–١٩٥٤، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص٧٠٤– ٧٧٣.

[٤٦] جلال الدين الحمامصي، معركة الجلاء، ١٩٥٤–١٩٥٦، شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة ١٩٥٧، ص٨٢– ٨٣.

[٤٧] بيان مجلس قيادة الثورة، المصدر السابق، ص٢١١.

[٤٨] محكمة الشعب، ج٤، ص٧٦٨، ما بعدها.

[٤٩] بيان مجلس قيادة الثورة، المصدر السابق، ص٢١٢.

[٥٠] المصدر نفسه، ص١٣.

[٥١] المصري، جريدة في ٧، ٨ آذار ١٩٥٤.

[٥٢] الأهرام، جريدة، ١٠ آذار ١٩٥٤.

[٥٣] الأهرام، جريدة، ١٠ آذار ١٩٥٤، ص٩.